الاستراتيجية الرقمية لسلطات إنفاذ القانون في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مايو ٢٠٢٢

تساهم التقنية في تحول قطاع الخدمات المالية حيث سهلت إمكانية الوصول لنطاق أوسع من الخدمات التقنية التي لم تعد مقيدة بالحدود الجغرافية وفي غضون دقائق معدودة. كما أن للتقنية أيضاً دور هام في تطور طرق اختلاس الأموال من قبل المجرمين وممولي الإرهاب والأفراد الخاضعين للعقوبات، بالإضافة إلى طرق نقل وإخفاء هذه الأموال غير المشروعة من أجل تمويل الأنشطة غير القانونية مثل الاحتيال عبر الإنترنت أو هجمات الفدية (Ransomware Attacks) أو التهرب من العقوبات.

إن الاستجابة لهذه التهديدات آخذة في التطور حيث سعت سلطات إنفاذ القانون في السنوات الأخيرة إلى بناء وتعزيز القدرات والامكانيات الرقمية عبر الاستفادة القصوى من استراتيجية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتمد على البيانات. ويمكن للتقنيات مثل الأتمتة، وتحليلات سلسلة الكتل، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، والتحليلات المتقدمة الأخرى أن تساعد السلطات في التحقيق في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقييم المخاطر، وتبادل المعلومات داخل القطاع العام ومع القطاع الخاص.

وفي هذا الشأن، أعدت مجموعة العمل المالي (الفاتف)، في مايو ٢٠٢٢، تقريراً سرياً يستعرض كيف يمكن لسلطات إنفاذ القانون استغلال التقنية في اجراء تحقيقاتها في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخفض مخاطر هذه الجرائم، ومشاركة المعلومات بطريقة آمنة. كما يسلط التقرير الضوء على الفرص والمتطلبات، بما فيها المتطلبات الأساسية للتغلب على المعوقات التي قد تمنع السلطات من تحقيق تحول رقمي ناجح. كما تركز هذه الوثيقة على الأسئلة الاستراتيجية الرئيسية التي ينبغي مراعاتها قبل الشروع بأي مبادرات رقمية.

اعتبارات استراتيجية عامة

من المهم أن يكن لدى الإدارة العليا فهماً شاملاً للمشكلات التي تواجه سلطات إنفاذ القانون قبل الشروع في رحلة التحول الرقمي.
فيما يلي بعض الأسئلة الاستراتيجية الرئيسية المقترحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار:

هل هناك بيان بالمشكلة يساعد في توجيه الجهة في فهم الأولويات والأهداف المشتركة للمشروع؟ على سبيل المثال:
يمكن أن يتناول بيان المشروع الأسئلة التالية: هل تحتاج الجهة إلى تسريع نوع معين من التحقيقات،
أو ما إذا كانت الجهة تواجه صعوبة في الكشف عن شبكات إجرامية أوسع؟

هل هناك رؤية موحدة بين أصحاب المصلحة الداخليين الرئيسيين (بدءاً بكبار المسؤولين إلى المحققين العاملين في الخطوط الأمامية)، وفهم مشترك داخل الجهة حول الهدف والجدوى من تطبيق المبادرات الرقمية؟ حيث قد يتفق أصحاب المصلحة على الحاجة إلى التحول الرقمي لكن قد تختلف أولوياتهم ومصالحهم على المدى المتوسط والطويل، إضافة إلى اختلاف الموارد والقدرات المتاحة والقيود التنظيمية. وحتى تتمكن الجهة من وضع استراتيجية وطنية ناجحة للتحول الرقمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ينبغي أن تكون هناك اعتبارات حول كيفية ضمان موافقة وتأييد مختلف أصحاب المصلحة.

هل واضح لدى الجهة كيف يمكن للأدوات الرقمية أن تساهم في استخلاص أكبر فائدة وقيمة من قواعد البيانات والمعلومات الاستخبارية الموجودة لديها؟

هل توجد خطط تنفيذ واضحة مدعومة بالموارد والمتطلبات اللازمة لتحقيق التحول الرقمي (بما في ذلك الموظفين، والموارد المالية، والإجراءات، والبيانات، والتقنيات وغيرها من الموارد التي سيتم استخدامها في تنفيذ مبادرة التحول)؟

هل أخذت الاستراتيجية بعين الاعتبار أي مكاسب سريعة المردود، أو اختبرت إمكانية الحصول على مخرجات مؤثرة، أو وضعت لبنات بناء أساس للتوسع، بهدف معاينة قابلية تنفيذ مبادرة التحول الرقمي والاستعداد لإجراء التعديلات خلال كافة مراحل التنفيذ بناءً على المراجعات والملاحظات؟

هل تضمنت الاستراتيجية آلية مراجعة منتظمة بحيث يمكن الأخذ بملاحظات المستخدمين وتضمينها في التحديثات المستقبلية لاستراتيجية التنفيذ؟

هل توجد إمكانيات داخلية كافية لإدارة التقنية والبرامج أو شركاء خارجيين موثوق بهم للإشراف على تنفيذ البرامج ودعمها؟

هل لدى الجهة بيانات موحدة الصيغة كافية لدعم التحول الرقمي؟ إذا لم يكن كذلك، فهل هناك خطة لتطوير جاهزية البيانات؟

هل تمتلك الجهة المهارات التقنية الأساسية لدمج الأدوات الرقمية في سير عمل التحقيقات؟
إذا لم يكن الأمر كذلك، فهل توجد استراتيجية تدريب أو شراء لدعم تنفيذ المبادرة؟

هل ينبغي على الجهة أن تقوم بتغييرات تنظيمية أو هيكلية لتنفيذ المبادرة - على سبيل المثال: إنشاء وحدة متخصصة، أو إعادة هيكلة كاملة؟

هل تم إبلاغ الموظفين المعنيين باحتمالية تأثر العمليات التشغيلية، والتأكد من أن هناك تدابير لضمان جاهزية الجهة للتحول الرقمي؟

اعتبارات قانونية وأخلاقية

يمكن أن تكون البيانات والمعلومات المتحصلة بمجرد دمجها وتوحيدها وتحليلها مفيدة جداً في اكتشاف وتحديد الأنشطة، والأنماط، والجماعات، والجمعيات المشبوهة لأغراض التقييم والتحريات والتحقيق. كما أنه من الضروري لسلطات إنفاذ القانون أن تأخذ بالاعتبارات التالية لضمان الاستخدام القانوني والمسؤول والأخلاقي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها، حيث يساعد ذلك في بناء الثقة في مبادرات التحول الرقمي.

هل تتماشى خطط التنفيذ مع الأطر والتشريعات لسياسة حماية البيانات والخصوصية والأمان الموجودة حالياً والمتوقعة مستقبلاً؟ هل يلزم إدخال تعديلات على التشريعات الحالية للسماح باستخدام تقنيات مثل التعلم الآلي وتحليل البيانات الضخمة؟

هل لدى الجهة فهم واضح وشامل ونظام حوكمة قوي فيما يتعلق بإطارها القانوني؟ حيث سينتج عن ذلك أساساً متيناً لفهم القوانين المتعلقة بأنظمة البحث والحجز، وحماية الخصوصية، والإفصاح، وقبول الأدلة وما إلى ذلك.

ما هي الاعتبارات القانونية المتعلقة بتطبيق الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والتحليلات المتقدمة عند استخدام مصادر البيانات المختلفة (بيانات داخلية، ومن طرف ثالث، وبيانات مفتوحة المصدر)؟ حيث يعد ذلك مهماً لتجنب التأثير السلبي على مسائل الخصوصية.

لابد من معرفة هل سينتج عن استخدام التقنية الناشئة أو المتقدمة أي اعتبارات أخلاقية؟ على سبيل المثال: هل من المقبول أخلاقياً استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي لمراقبة السكان؟ ما هي آثار استخدام التقنيات الحديثة في عمليات تفتيش واستخراج البيانات واسعة النطاق على خصوصية البيانات؟ لذا ينبغي على الجهات أن تدرس بعناية طريقة الحصول على قدر هائل من المعلومات "الخاصة والنظامية" للتحقيقات الجنائية بهدف تجنب أي ادعاءات افتراضية أو حقيقية "بسوء السلوك".

أسئلة استراتيجية رئيسية أخرى

دعم المبادرات الرقمية

تحقيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ما أنواع جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي سيكون استخدام التقنية فيها مفيداً أكثر؟

- هل ينبغي تحديد هذه الجرائم بالاعتماد على الأولويات الوطنية، أو مستوى المخاطر في الدولة، أو التهديدات التي تشكلها الجرائم ومدى تأثيرها؟
- هل ينبغي أن تبدأ الجهة المعنية بمرحلة تجريبية ببيانات عشوائية أو تستخدم قواعد البيانات المتاحة (مثل بيانات السجلات التجارية أو المستفيد الحقيقي) والبيانات المتوفرة بصيغ منظمة وجاهزة؟
- هل تشكل طبيعة الجرائم عاملاً رئيسياً وراء الحاجة لاتباع نهج رقمي في التحقيق؟ على سبيل المثال: الجرائم التي تساهم التقنيات الحديثة في سهولة حدوثها (مثل الأصول الافتراضية)، أو الجرائم ذات البيانات الضخمة (مثل غسل الأموال القائم على التجارة).

ما هي القدرات التي تعتبر "كفاءات أساسية" في التحقيق الرقمي وينبغي تطويرها داخلياً؟

هل هناك أي أدوات أو خدمات تقدم نتائج موثوقة وذات جودة عالية تابعة لمقدمي خدمات خارجيين بحيث لا تحتاج الجهة إلى تكرار مثل هذه الإمكانات داخلياً والتركيز على تأمين المشتريات المناسبة؟ على سبيل المثال: التحليل الجنائي الرقمي أو تحليلات سلسلة الكتل.

كيف يمكن تحسين جاهزية البيانات والنظام إذا كانت الأنواع الرئيسية لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها الدولة تعتمد على النقد بشكل مكثف وتكون غالباً في القطاعات غير الرسمية؟

كم مرة يجب التحقق من فاعلية النظام كجزء من مرحلة التطوير، وما هي المعايير المحددة لذلك؟ ما نوع التحقق الخارجي الذي يمكن استخدامه لضمان استمرار دعم الأنظمة والنماذج المستخدمة للاحتياجات والاتجاهات الناشئة في عمليات التحقيق في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

للحصول على معلومات أكثر

SCAN ME

www.fatf-gafi.org

Copyright © FATF/OECD. All rights reserved.

دعم المبادرات الرقمية

تقييم المخاطر

كيف سيتم تدقيق البيانات وتنقيحها لإزالة أي تحيز أو عدم دقة؟

ما هي القيود المعروفة لنماذج المخاطر التي قد تؤثر على النتائج؟ هل تعكس المخاطر بدقة، أو تعكس تحيزات المحققين أو نتائج التحقيقات أو نتائج المحاكمات الحالية؟

كم مرة يجب التأكد من صحة نماذج المخاطر أو التحقق منها وما هي المعايير المحددة لذلك؟ ما نوع التحقق الخارجي الذي يمكن من خلاله ضمان استمرار عكس التطورات الفعلية للمخاطر في النماذج؟

هل توجد بيانات تدريبية يمكن الاستفادة منها لوضع نماذج المخاطر (أو نموذج الذكاء الاصطناعي)؟ هل تتوقع السلطة أن يقوم مثل هذا النموذج بمعايرة أو تكرار التحليلات البشرية الحالية، أو الأحكام القضائية الحالية، أو تحديد الأنماط التي قد لا يستطيع المحققون تحديدها؟

كيف سيتم تحديث أداة تقييم المخاطر لتعكس التغييرات طويلة المدى أو التغييرات الهيكلية؟ على سبيل المثال: تأثير جائحة فيروس كورونا على أنماط الإنفاق المشروعة وظهور الأصول الافتراضية وما إلى ذلك.

دعم المبادرات الرقمية

تبادل البيانات

هل حددت المبادرة المكونات الرئيسية للبيانات التي ستتم مشاركتها، ولماذا تتماشى هذه المشاركة مع الأولويات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومستوى المخاطر في الدولة؟

هل البيانات التي ستتم مشاركتها متوفرة بصيغة أو هيكلة رقمية جاهزة للمشاركة؟ ولن تتطلب القيام بعمليات معقدة لتنقيحها وتنسيقها؟

هل هناك خطة للتحقق من دقة البيانات؟ أو للحصول على بيانات محدثة لزيادة ملاءمة وقيمة البيانات المشتركة؟

هل يدرك أصحاب المصلحة (من كلا القطاعين العام والخاص) الأهمية الاستراتيجية لمبادرة تبادل البيانات المقترحة وضرورة التزامهم بالعمل بطريقة تعاونية؟

هل هناك خطة لبناء الثقة بين القطاعين العام والخاص أو بين الجهات الحكومية قبل الشروع في مبادرات تبادل البيانات؟ على سبيل المثال: قد ترى الجهة البدء بمبادرات لتوحيد صيغة البيانات. كما أن توفر بيانات شاملة وذات دقة وموثوقية عالية سيسمح بإطلاق مبادرات لاحقة لتبادل البيانات.

تمت ترجمة هذا التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي إلى اللغة العربية من قبل اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية بتصريح من مجموعة العمل المالي ويعد التقرير المنشور باللغة الإنجليزية على موقع المجموعة هو النسخة المعتمدة في حال وجود تعارض أو اختلاف بالترجمة.